

الرشوة الكبيرة.. القصة الكاملة لـ "سقوط" رئيس قسم بولاية جهة مراكش

تيلكيل عربي - العدد 32 - من 27 دجنبر إلى 9 يناير 2020

تيلكيل عربي

artelquel.ma/

مدير النشر : المختار عماري



سفير سابق لابن علي

يكشف خبايا عن
اليوسفي والبصري

سطوة الذاكرة

الأسبوعي الذي بين أيديكم، هو جانب الذاكرة المتعلق بفاعلين سياسيين كبار في المغرب، وعلى رأسهم عبد الرحمان اليوسفي.

وفي غياب تفاصيل لم تشف الغليل في مذكرات اليوسفي، "أحاديث في ما جرى"، يأتي البكاري بجزيئات عن تلك الفترة...

مساهمة البكاري قد تكون مفيدة، أو على الأقل، محفزة على البحث في بعض التفاصيل وفي التقاطعات الضرورية لبناء "رواية" تاريخية ذات مصداقية.

ولأن المذكرات قد تكون مدخلا لكتابة تاريخ فترة مهمة في تاريخ المغرب القريب، فإن مساهمة البكاري قد تكون مفيدة، أو، على الأقل، محفزة على البحث في بعض التفاصيل وفي التقاطعات الضرورية لبناء "رواية" تاريخية ذات مصداقية. ■

لعل من الأحداث البارزة في تونس، في نهاية هذا العام الذي أرف رحيله، ليس فقط انتخاب رئيس "من خارج النظام"، وربما تشكيل حكومة من خارج الأحزاب، في مستقبل الأيام فقط، ولكن أيضا صدور كتاب لشخصية تونسية مثقفة، سبق له أن كان وزيرا للثقافة في زمن الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، قبل أن يعينه سفيرا في المغرب.

والكتاب يحلل فيه، بعين الملاحظ، ما "عايشه" في المغرب، خلال قيامه بمهامه الدبلوماسية بالمملكة، من يناير 1997 إلى أكتوبر 2009، من مخاض توج بتعيين حكومة "التناوب التوافقي"، برئاسة عبد الرحمان اليوسفي، قبل أن يسلم الملك الحسن الثاني الروح، ويتسلم ابنه العرش، لتعرف البلاد مسارا في عهد الملك محمد السادس اهتم فيه صاحب الكتاب بصعود الإسلاميين... كتاب السفير صالح البكاري "سفيرا بالمملكة المغربية" جاء حافلا بالتفاصيل، لكن ما ركز عليه "تيلكيل عربي"، في ملف العدد

التبعية الغذائية.. دراسة لهندوبية الحليهي تقيم "حصيلة" المخطط الأخضر



وزير الفلاحة عزيز
أخنوش يتفقد
إنتاج الحبوب في
موسم سابق.

يتوقع أن يساهم العرض من المنتجات الغذائية في تغطية احتياجات المغرب من الخضر والفواكه واللحوم والألبان، غير أن ارتهان المملكة للسوق الخارجية بهدف تأمين احتياجاتها من الحبوب والقطاني والسكر وزيت الزيتون، سيظل مهما في أفق 2025.

المصطفى أزوكاج

ارتفاع القيمة المضافة

تسجل دراسة للمندوبية السامية للتخطيط حول آفاق التبعية الغذائية للمغرب بحلول عام 2025، أن الوضع الغذائي عرف تغيرات عميقة خلال العقود الأخيرة بالموازاة مع التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتغذوية التي شهدتها المملكة، والتي خلقت تغييرا كميًا ونوعيًا في نفقات الأسر. هذا ما يدفع المندوبية إلى التأكيد على أن تلك التغيرات تبرز أهمية استشراف قدرة العرض المحلي على تلبية احتياجات السكان من الاستهلاك وتشجيع تنمية الصادرات بحلول 2025، أخذًا بعين الاعتبار التحسن التدريجي الحاصل على مستوى وفرة الإنتاج والانفتاح المتسارع للمبادلات التجارية.

ولاحظت الدراسة التي أنجزها سعيد زروالي وأمل المنصوري وخالد السوداني مهندوبية أحمد الحليهي، حدوث تحسن أداء الأنشطة الزراعية في العقد الأخير،

المسطرة في إطار المخطط الأخضر، لا سيما تلك المتعلقة بتحقيق 100 مليار درهم كثروة إضافية للقطاع في أفق العام المقبل، مشيرة إلى أن النقص الحاصل في القيمة المضافة الفلاحية يقدر بحوالي 31,7 مليار درهم بين 2013 و2018.

وتذهب إلى أنه رغم الجهود التي بذلت لإعادة هيكلة وتحديث القطاع، استمر تقلب نمو أنشطته، ما حال دون ارتفاعه في شكل أحد رافعات النمو، كما أن مساهمته في سوق الشغل تراجعت في العشرة أعوام الأخيرة من 40,9 في المائة إلى 34,1 في المائة، بينما كان يفترض أن يساهم المخطط الأخضر في خلق 125 ألف منصب شغل سنويا في المتوسط.

حيث استفاد من تدابير الدعم المتعمدة في المخطط الأخضر والظروف المناخية المواتية، كي ترتفع القيمة المضافة للقطاع الزراعي إلى 124,4 مليار درهم في العام الماضي، بمساهمة بلغت 11,5 في المائة في الناتج الإجمالي الخام. كما ارتفعت الصادرات الفلاحية الخامة والمصنعة إلى 58,1 مليار درهم، بينما وصلت الواردات من تلك المنتجات إلى 40,7 مليار درهم.

تراجع المساهمة في الشغل

غير أنه رغم التحسن المسجل في العقد الأخير، ظل أداء قطاع الفلاحة، حسب الدراسة، معتدلا، بالمقارنة مع الأهداف



المدنوب السامي
للتخطيط أحمد الحليمي
في لقاء سابق.

وتتوقع الدراسة أن تسجل زراعات القطنيات عجز يقدر بنسبة 23 في المائة في المتوسط للفرد الواحد خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2025، بعدما حققت فائضا في العقدین الماضيين، في الوقت نفسه، ستعرف نسبة التغطية بزيت الزيتون انخفاضا بنسبة 42 في المائة، قياسا مع ما تحقق في السنوات الأخيرة. وتعتبر أن تلبية الاحتياجات في ما يتعلق باستهلاك السكر ستبقى متواضعة بحلول 2025، حيث أنه رغم تدابير الدعم التي تخصص بها السلسلة، سيظل المغرب مرتبطا بالأسواق الخارجية للحصول على السكر بنسبة 65 في المائة، حسب السيناريو الأول الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور السلسلة في العشرة أعوام الأخيرة، مشيرة إلى أن العجز في تغطية الإنتاج مقارنة بالاستهلاك يقدر بحوالي 30 في المائة بين 2019 و2025، غير أن هذا العجز يفترض استيعابه تماما في السيناريو المعتمد على أهداف المخطط الأخضر، حيث ينتظر تحقيق فائض في الإنتاج بحلول 2022. ■

للمنتجين، مما يسمح بالحفاظ على دينامية النمو في السلاسل.

خصائص في السكر والحبوب

غير أن الدراسة ترى أن ضعفا سيسجل على مستوى تغطية بعض المواد الغذائية لاحتياجات الاستهلاك في أفق 2025، حيث سيواصل المغرب استيراد كميات مهمة من الحبوب، حيث سيصل عجز الإنتاج مقارنة مع الاستهلاك إلى 28 في المائة، وفقا للسيناريو المعتمد على ما تحقق من نتائج عبر المخطط الأخضر، ومن المتوسط أن حصة القمح في واردات الحبوب مرتفعة، لتصل إلى 63 في المائة.

الدراسة ترى أن ضعفا سيسجل على مستوى تغطية بعض المواد الغذائية لاحتياجات الاستهلاك في أفق 2025.

« فوائض في الخضار والفواكه

وتعتمد الدراسة على سيناريوهين من أجل استشراف تطور الإنتاج في الفترة الممتدة بين 2019 و2025؛ حيث يستند السيناريو الأول على النتائج المسجلة خلال السنوات الأخيرة عبر المخطط الأخضر، وهو السيناريو الذي سيفضي إلى تحقيق القيمة المضافة الفلاحية فائضا في القيمة الإسمية بحوالي 10,85 مليار درهم في السنة في المتوسط في أفق 2025، بينما يستند السيناريو الثاني على الأهداف المرقمة والمسطرة من قبل المخطط الأخضر حتى العام المقبل، حيث يفترض استمرار دينامية إنجازاته حتى 2025، تحقيق ربح على مستوى القيمة المضافة بحوالي 29,10 مليار درهم سنويا، شرط التقيد بتحقيق جميع أهداف المخطط.

وتفصي إسقاطات إنتاج واستهلاك المنتجات الغذائية في أفق 2025، انخفاض ارتهان المغرب للأسواق الخارجية، معدل تغطية للاحتياجات يتجاوز 100 في المائة بالنسبة للفواكه والخضراوات والأسماك والمنتجات الحيوانية، معتبرة أنه بالنظر للسيناريو الأول، ستحقق الحوامض والبطاطس والطماطم فوائض إنتاجية تصل، على التوالي، إلى 148 و41 و20 في المائة. غير أن الدراسة تؤكد على أن تلك المنتجات ستحقق فوائض أكبر، حسب السيناريو الثاني، على اعتبار أنها توجد موضوع عقود برامج محددة بموجب المخطط الأخضر، حيث سيسجل أن إنتاج البيض واللحوم الحمراء والبيضاء، ستسجل فوائض بنسبة 53 و18 و44 في المائة في المتوسط ما بين 2019 و2025، في الوقت نفسه، ينتظر أن يتجاوز فائض الإنتاج ضعف استهلاك الفرد بالنسبة للحواض ومنتجات الألبان.

وترى أن تحقيق هذه النتائج سيتم بناء على فرضية استمرار استيراد كميات مهمة من المدخلات، وتسجيل ظروف مواتية، من حيث توفر المياه ونوعية التربة، غير أن ذلك يفترض تنفيذ استراتيجية موازية تستهدف الأسواق الخارجية بهدف تحقيق ربح إضافي

هذه توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتجاوز أعطاب العدالة

قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في تقريره حول النموذج التنموي كما يتصوره، جملة من الإجراءات العملية من أجل تجاوز أعطاب العدالة.

الشرقي لحرش

الأمن القضائي

يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز شفافية منظومة العدالة بما يجعلها أكثر احتراماً لكرامة وحقوق المتقاضين، ومأسسة وتوحيد اللجوء إلى الاجتهاد القضائي، وذلك بغية تقليص هامش تأويل النصوص القانونية، وإضفاء شفافية أكبر على مسلسل إعداد لائحة المرشحين للاستفادة من العفو الملكي.

إصلاح العدالة الجنائية

يقترح المجلس ملاءمة الترسنة القانونية الجاري بها العمل مع مقتضيات دستور 2011 والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة، وتقييد اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي من خلال إقرار قواعد واضحة تحد من السلطة التقديرية الممنوحة للنيابات العامة ولقضاة التحقيق. كما يقترح المجلس اعتماد تدابير بديلة عن العقوبات السالبة للحرية، تكون تدابير إنسانية وتشاركية ومباشرة وملموسة، ترمي إلى إصلاح وإقرار الجاني بجرمته، وتشجيعه على إعادة اندماجه في المجتمع، فضلاً عن إرساء آليات بديلة عن التقاضي من قبيل التحكيم والتسوية والوساطة بالنسبة لبعض النزاعات والمخالفات، وجعل هذه الآليات إجبارية بالنسبة لبعض القضايا التي تقل قيمتها المالية عن عتبة معينة يتم تحديدها. ■

تيسير ولوج العدالة

لتحقيق هذا الهدف، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي "ضمان استفادة كل شخص يثبت، بموجب السجل الاجتماعي الموحد، عدم توفره على الإمكانيات الكافية من مساعدة قضائية مجانية وذات جودة"، كما يقترح ضمان مجانية الولوج للقضاء وإلغاء جميع الرسوم أو واجبات التمرر الاجبارية من أجل رفع دعوى قضائية.

تسريع تنفيذ الأحكام

يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحديد آجال قانونية للحكم في القضايا الجنائية، بما يكفل ضمان حقوق المتهمين وتجنيب المتقاضين الضرر الناتج عن طول مدة البت في القضايا، وإحداث محاكم إلكترونية وتعميم استعمال التكنولوجيا الرقمية، من لدن كل الفاعلين في منظومة العدالة من أجل مكافحة الرشوة وضمان السرعة في معالجة القضايا، فضلاً عن الحرص على التنفيذ الممنهج لجميع الأحكام الصادرة في حق الإدارة العمومية، وذلك في إطار مقاربة شفافة، وداخل آجال معقولة يتم ابلاغها للمتقاضين بشكل قبلي.



أحمد رضا الشامي،
رئيس المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي والبيئي.

اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ عدد من الإجراءات العملية من أجل صون حقوق المواطنين من خلال قضاء نزيه وفعال، يوفر الحماية الحقيقية للمتقاضين بما يضمن الكرامة والحرية والحقوق الأساسية.



الملك الراحل الحسن الثاني إلى
جانب الرئيس التونسي المخلوع
زين العابدين بن علي.

سفير سابق لابن علي

يكشف خبايا عن اليوسفي والبصري والجنرال القادري

أصدر صالح البكاري، السفير التونسي السابق بالمغرب من يناير 1997 إلى أكتوبر 2009. كتابا جديدا تحت عنوان "سفيرا بالمملكة المغربية"، تطرق فيه إلى العديد من خفايا السياسة المغربية، في علاقتها بتونس ورئيسها المخلوع زين العابدين بن علي.

موسى متروف

« كتب صالح البكاري عن نهاية مهمته سفيرا لتونس في المملكة، التي تسلم على إثرها العمالة الكبرى للوسام العلوي، من يد الملك محمد السادس يوم 25 أكتوبر 2009. يقول: "قضيت ربع عمري في بلد غاية في الروعة والطيبة والكرم، ونشأت في نفسي ألفة له ولأهله، وانطمست الصعوبات القليلة التي مررت بها في خضم المكرمات، وفي ذهني وأنا أغادر قول أبي الطيب: خلقت أوفاء... وفي خاطري أيضا دعاء أحد عامة الناس بالمغرب لي بقوله "الله يكمل سرييسك بخير"... وفي ما يلي مقتطفات من كتاب صالح البكاري (الذي سبق أن كان وزيرا للثقافة)، والذي تصل عدد صفحاته إلى 320 صفحة، تطرق فيها إلى مجموعة من الشخصيات المغربية في لحظات حاسمة من تاريخ المغرب، كعبد الرحمان اليوسفي والراحلين إدريس البصري والجزرال دوكور دارمي عبد الحق القادري وغيرهما...

إقالة البصري "غير حكيمة"

كتب البكاري عن إقالة وزير الداخلية القوي إدريس البصري من طرف الملك

إدريس البصري، وزير الداخلية القوي في عهد الحسن الثاني بعد إعفائه.

محمد السادس بعد أشهر من اعتلائه العرش: "قال لي الرئيس (زين العابدين) ابن علي معلقا على توقيت الإقالة إنها غير حكيمة. إذ كان، في رأيه، من الأجدر تعيين المقال على رأس وزارة أقل شأنًا من وزارة الداخلية، لما في ذلك من فائدة مزدوجة تتمثل في عدم تخلي الدولة عن رجالها مما يجرئ عليها معارضتها، ويفقد رجالها ثقتهم بها؛ ومن ضرورة "تفريغ خزانته" حتى تنقطع حباله فيتقى جانبه". ويعتبر السفير أن "هذا الرأي فيه هوس أمني بقدر ما فيه من بعد نظر سياسي".

"تصدير" التجربة المغربية الأمازيغية

تطرق السفير السابق إلى كواليس تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإمكانية "استفادة" تونس من التجربة المغربية في هذا المجال. في هذا السياق، كتب "وبدواعي نحت الشخصية المغربية المتعددة الخصائص، ومواكبة حراك الجمعيات الثقافية الأمازيغية المتنامية، وتأطيرها، وتجميع جهودها، احدث الملك

محمد السادس سنة 2001، معهدا ملكيا للثقافة الأمازيغية. وأوكل إدارته إلى العلامة محمد شفيق، المهتم بالتراث الأمازيغي، ومؤلف المعجم العربي الأمازيغي، والمؤمن بوحدة المغرب على أساس العوامل المشتركة التاريخية والثقافية والجغرافية تلتها غذاء الدين الإسلامي. وكان محمد شفيق قد نشر "البيان الأمازيغي"، سنة 2000، وقعه معه أكثر من مائتي ناشط أمازيغي، ثم جمع مليون توقيع. وقد استعرض فيه أوضاع الأمازيغ بالمغرب ودورهم على مر التاريخ حتى عهد محمد السادس. وتقدم فيه بسبعة مطالب تهدف إلى إحقاق الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية للأمازيغ، ومن بينها إحداث مثل هذا المعهد، وإلغاء العمل بقائمة الأسماء الموروثة عن عهد الحسن الثاني التي تلزم ضباط الحالة المدنية برفض تسجيل المواليد بأسماء غير واردة فيها. وقد كان اقترح علي، قبل أن يبادر الملك بتأسيسه، أن أعرض على السلطة في تونس إقامة مثل هذا المشروع، باعتبار الأمازيغية من مكوناتها. وكان الملك محمد السادس تسلم هذا البيان يوم عيد العرش وقرر تأسيس هذا المعهد، بما فيه من توجه يتماهى تماما مع تمثي السلطة الرسمية واختياراتها، ويساعد على التصدي على توجهات متزايدة تنبذ العرب والعربية وتعتز بالإسلام، وأخرى نافرة من العرب "الغزاة" ومن الدين الذي نشره، كما يتجلى ذلك في أدبيات الكونغرس الأمازيغي، بل عند بعض الناشطين في الحقل الثقافي الاجتماعي الأمازيغي".

بين القادري واليوسفي والبصري

يحكي السفير السابق عن بعض متاعبه في المغرب، والتي أبرز فيها من يملك "حقيقة" الحكم في المغرب، في زمن "التناوب"، ومما جاء في الكتاب: "في بداية مهمتي لاطفني دبلوماسي مغربي سابق قائلا: "إن السفير تأتيه المشاكل من بلاده أكثر مما تأتيه



وزير الداخلية، والحال أنني لم أتصل به في الموضوع، قائلا: "جلالة الملك يبلغك أنه أمر بمنع تنظيم المسيرة بكل تفاصيلها".
في آخر العشيّة، جاءني المستشار إلى بيتي، كما اتفقنا، وقال لي بنبرة أسفة: لقد تداول المجلس الوزاري اليوم في الموضوع وقرر عدم منع تنظيم المسيرة. تركته يسرد شرح أسباب القرار: عهد جديد من الحريات والحقوق... ثم شكرت له مسعاه وفاجأته بقولي إن جلالة الملك قرر إلغاء تلك المسيرة فبهت... بعد مدة قصيرة، استدرك حكومة التناوب التي رفعت من الشعارات أكثر مما تقدر على إنجازه أن للحكم إكراهات، وأن في الدولة خبايا لا تسبر أغوارها، وفيها آليات لا يتحكم فيها أحد وهو ما يسمى بالدولة العميقة، ناهيك أن الملك لم يفوض للحكومة تدبير العلاقات الخارجية، ولا غيرها من مكونات السيادة".

وقفه أمام السفارة التونسية

ويحكي البكري قصة أخرى مشابهة لكن مفعولها كان مباشرا عليه، يقول "حادثة" أخرى أثارت غضب السلطة التونسية علي، إثر وقفة احتجاجية أمام السفارة شارك فيها أقل من عشرين نفرا من المتصدرين للدفاع عن حقوق الإنسان، لأنني لم أفصح في العمل على منعهم عن طريق تنبيه السلطة المغربية إلى ضررها بالعلاقات الثنائية. وكرد فعل عليها، بلغني أن الجانب التونسي قد أوعز لبعض الأتباع بتنظيم وقفة احتجاجية أمام السفارة المغربية بتونس لا أعرف ما رفعت من شعارات، ويبدو أن السلطة المغربية لم تعر تلك الوقفة اهتماما، ولم يفتاحني بشأنها أي مسؤول مغربي".

رفض زيارة بويعاش

في علاقة بحقوق الإنسان والحقوقيين، يحكي السفير السابق: "كنت أقبل عرائض الجمعيات الحقوقية ورسائلها. ولم أكن أتردد في مخالطة الحقوقيين خارج مقر السفارة، والتحدث معهم بهدوء، وقد



اليوسفي وزيرا أول
إلى جانب الملك محمد
السادس.

حميما غاية في اللطف والأريحية، وعلى ثقافة عميقة واسعة، وهو عسكري أساسا، مما يحسده عليه جل من ينتسبون إلى عالم الفكر والمعرفة.
في تقديم أسباب زيارته، قلت للكاتب إنها زيارة مجاملة وأنا أعرف أنه صديق الرئيس ابن علي، من يوم تزاملا في مدرسة سان سير العسكرية الفرنسية. ولا أعتقد أنه يجهل الدافع من وراء هذه الزيارة، فتلك مهمته، وفي أثناء اللقاء عرجت على الموضوع الحقيقي باقتضاب في أثناء الحديث المطول بيننا في مواضيع شتى كان منفتحا لبعضها، مبادرا للأخرى.
بعد زوال اليوم الموعود مع مستشار الوزير الأول، خاطبني بالهاتف، إدريس البصري

« من بلد الاعتماد". والأمر كان كذلك عند الحديث عن المنغصات. ففي بداية عمل حكومة التناوب قررت عدة جمعيات حقوقية وأحزاب يسارية ونقابات تنظيم مسيرة تنطلق من وسط الرباط باتجاه مقر السفارة، وتسليم السفير عريضة احتجاج علي إيقاف ناشط حقوقي تونسي. وكلفت رسميا وبإلحاح يومي بالسعي لدى السلط المغربية للحيلولة على الأقل دون وصول المتظاهرين إلى مقر السفارة. اتصلت بكثير من المسؤولين ممن أعرف في الحكومة والأحزاب. لم تنجح تلك المساعي، فالتجأت إلى صديق كان يومها مستشارا للوزير الأول (عبد الرحمان اليوسفي)، ووعدي بالرد قبل تاريخ المظاهرة. ردود المسؤولين المغربية الأولى كانت الصمت بمعنى الامتناع عن التدخل. وهو ما أوهم ثقتي بما سيكون عليه موقف الوزير الأول، لذلك قررت إبلاغ الموضوع إلى الملك نفسه عن طريق أحد ثقاته، الفاضل عبد الحق القادري، المدير العام للوثائق والمستندات (الاستعلامات الخارجية) الذي سينيحي حياته المهنية فريقا أول (جنرال دوكور دارمي)، وسيصبح صديقا

"قضيت ربع عمري في بلد غاية في الروعة... وفي خاطري دعاء أحد عامة الناس لي "الله يكمل سربيسك بخير"



اليوسفي في البرلمان.

« أتخلص أحيانا من إلحاحهم الجاد بالدعابة. ومن ذلك أن رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ونائبة رئيسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، قد لامتني على رفض السلط التونسية لزيارتها، هي رئيستها، إلى تونس، فأجبتها مازحا: بما أنكما تمثلان منظمة دولية، جيتي بقرار من مجلس الأمن تحت البند السابع، وستفتح لكما أبواب تونس طوعا أو كرها. ضحكت وغيّرت الموضوع. ومع توالي الأيام، سنصبح أصدقاء، أدعوها إلى الحفلات الوطنية التي أقيمها. أمينة بوغياش هذه ستعين لاحقا سفيرة لبلدها بالسويد. وما من شك عندي أنها تلاقي هناك أكثر بكثير مما لاقبته أنا في مجال حقوق الإنسان، لأن جانبا كبيرا من الأوساط السويدية يناصر البوليزاريو. ولن تطول مدة مهمتها هنالك كثيرا».

ربما لا يعلم السفير السابق أن أمينة بوغياش هي الآن، ومنذ أكثر من عام، رئيسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو المنصب الذي عينها فيه الملك محمد السادس يوم 6 دجنبر 2018.

ابن علي "يرفض" استقبال اليوسفي

حادثة "وقعت صباح يوم زيارة عبد الرحمان اليوسفي الأولى إلى تونس لرئاسة اللجنة العليا المشتركة مع نظيره التونسي (حامد القروي) في خريف 1998. قبلها نصحتني بعض الأصدقاء المغاربة بأن أدلي بحديث إلى إحدى الوسائل الإعلامية أختارها، تمهيدا لهذه الزيارة، وفق ما يقوم السفراء في مثل هذه المناسبة. تلقى حديث صحفي من وكالة الأنباء المغربية لينشره في صحيفة يومية، كنت فيه تقريرا السائل والمجيب، بمعنى مطلق الحرية فيما أقول، ودون إثارة أي موضوع مزعج لأي جهة تونسية أو مغربية، بما في ذلك قضية الصحراء التي لا يفوت الصحفيون المغاربة عادة أية فرصة للسؤال عن الموقف منها. سألني سؤالا واحدا عن رأيي في

فأبلغهما إلى الرئيس، فهدأ غضبه عن الوزير الأول المغربي. أما المهتم بتأييد التناوب بتونس، فلم يرض عنه الرئيس. وقد علق حامد القروي على هذه الحادثة قائلا لين لاستغرابه إياها: "سأحكيها لحفار قبري"....".

اليوسفي ومتاعب الحكم

وفي سياق متصل بالوزير الأول السابق اليوسفي، يروي السفير السابق: "عبد الرحمان اليوسفي، وهو في زيارة لتونس لترؤس اللجنة العليا المشتركة وأنا أرافقه، قال لي في صيغ بوح من متاعب الحكم. "لقد قضينا أربعين سنة في المعارضة لا نعرف إلا قول لا. فلما كلفنا بالحكم لم نقدر على أن نكون إيجابيين، بمعنى وضع البرامج والمشاريع المناسبة والقدرة على تنفيذها، والاستجابة للاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة، التي وعدنا بحلها يوم يؤول إلينا الحكم. تبدلت المواقع فتبدلت المواقف. وقساوة تجربة ممارسة الحكم بردت غلواء الانتقاد وصرفت المنتقدين إلى أولوية تفقد أحوالهم، وصرفتهم عن النظر بعين السخط إلى غيرهم". ■

التناوب بالمغرب، ظنا منه أنه لا يختلف كثيرا عن التغيير الذي كنا نمجده في تونس. وكان جوابي أنه لا يسعني إلا أن أبارك هذا التناوب مادام هذا اختيار المغرب ولفائدته. وأنا في ذلك أستلهم ما قاله الحسن الثاني عن الرئيس وتونس.

وبالتوازي مع ذلك، أدلى الوزير الأول المغربي بحديث، بنفس المناسبة لصحيفة حربه، خصصه للعلاقات التونسية المغربية والحاجة إلى العمل على تطويرها. وقال فيه، بالخصوص، إنه سيتطرق في مقابلاته مع الرئيس التونسي إلى قضايا حقوق الجاليات المغربية بأوروبا. وفي صبيحة اللقاء المبرمج بين الرئيس والوزير الأول المغربي، هاتفتني حامد القروي الوزير الأول ليبلغني غضب الرئيس علي بسبب تصريحه، ورفضه استقبال اليوسفي، لأنه قرأ في معرض الصحافة الذي يقدمه له مسؤول الإعلام بالرئاسة أن الوزير الأول المغربي قال إنه سيتباحث معه في حقوق الإنسان بتونس، وإن سفيره بالرباط من دعاة التناوب. نفيت له صحة المنقول، وطلبت من مصالح السفارة بالرباط موافاة القروي بصورة من الحديثين.

الرشوة الكبيرة.. القصة الكاملة لـ "سقوط" رئيس قسم الشؤون الاقتصادية بولاية جهة مراكش



المتهم سيمثل أمام المحكمة الابتدائية مراكش يوم الخميس 2 يناير 2020

يواجه رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية جهة مراكش (ع.ط.ع) تهمة ثقيلة بـ "الارتشاء واستغلال النفوذ"، بعدما وجه له مستثمرون يكترون أحد المساح المشهورة في المدينة الحمراء، تهمة "طلب رشوة من أجل التدخل لإنهاء إضرابات عمال شركة سابقة كانت تكتري المسبح الذي يستغلونه منذ فترة".

أحمد مدياني

المتهم سيمثل أمام الغرفة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بمدينة مراكش، في حالة اعتقال، يوم الخميس 2 يناير 2020، بعدما استكملت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية التحقيق معه ومع الشهود، ومع المشتكين، الذين نصبوا له كميناً، بتنسيق مع النيابة العامة، صباح يوم 12 دجنبر 2019، داخل مكتبه بمقر ولاية جهة مراكش آسفي. "تيلكيل عربي" يعيد نسج القصة الكاملة لـ "سقوط" رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية جهة مراكش، حسب مصدر قريب من الملف، محاولاً الإجابة على الأسئلة التالية: كم كان مبلغ "الرشوة"؟ ولماذا طالب المسؤول بـ "الأمانة" من المستثمرين؟ وكيف نصب الكمين؟ وماذا يملك المتابع في الملف من ممتلكات وعقارات؟

الملف الأحمر

صباح يوم الخميس 12 دجنبر 2019، على الحادية عشرة إلا ربع، انتقل عميد الشرطة الإقليمي، رئيس المكتب الوطني لمكافحة الجريمة الاقتصادية والمالية بالفرقة الوطنية للشرطة القضائية، إلى مقر ولاية جهة مراكش آسفي، وذلك بناء على تعليمات من وكيل الملك لدى محكمة الاستئناف مراكش. وكان عميد الشرطة المذكور رفقة فرقة مكونة من عميد شرطة ممتاز وضابط شرطة وضابط من الشرطة القضائية ومفتشة شرطة، ووصلوا جميعاً إلى مقر الولاية وقسموا الأدوار في ما بينهم لنصب كمين لمشتبه فيه من العيار الثقيل.

وقت وصول الفريق الأمني هو الوقت نفسه الذي كان فيه رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية جهة مراكش (ع.ط.ع) على موعد مع (س.ع)، أحد شركاء المشتكي الرئيسي (ح.أ.س) الذي يملك 33 في المائة من الشركة المسيرة للمسبح، موضوع احتجاجات العمال الذين كانوا يشتغلون به في السابق، والذي يزعم رئيس قسم الشؤون الاقتصادية أنه قادر على تخليص المسيرين الجدد من مشاكلهم. صعد عنصران من الفرقة الأمنية، التي انتقلت إلى مقر الولاية، إلى الطابق الأول، حيث يوجد مكتب الموظف المسؤول

«(ع.ط.ع)، وترصدا دخول المبعوث (س.ع) إليه. دخل المبعوث إلى المكتب وبحوزته ملف بلاستيكي أحمر، يحتوي على مبلغ مالي قدره 120 ألف درهم (12 مليون سنتيم)، وقبل أن يلج إلى مكان عقد اللقاء، مكث لبعض الوقت في قاعة الانتظار، بعدما طلبت منها كاتبة رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية جهة مراكش ذلك. وبعد مرور حوالي عشرة دقائق من دخوله إلى مكتب الموظف المسؤول (ع.ط.ع)، خرج المبعوث دون أن يخرج معه ملفه البلاستيكي الأحمر، لتلج الفرقة الأمنية إلى المكتب، حيث وجدت المشتكى به واقفا، وتمت معاينة الملف المذكور موضوعا على طاولة صغيرة أمام مكتبه، لتقوم الفرقة الأمنية بالكشف عن محتواه، وتعاين مبالغ مالية من فئة 200 درهم عبارة عن ست رزم. الفرقة الأمنية قامت بمعاينة بعض الأرقام التسلسلية للأوراق المالية التي تم العثور عليها داخل المكتب، ومقارنتها مع الأرقام التسلسلية التي نسخت خلال الإعداد للمكمن، أمام أنظار الموظف المسؤول المتابع في الملف، ليتبين أنها متطابقة، ليطم الحجز

لم يستطع المتهم
تبرير الحصول على
أموال من المشتكى.

على المبلغ بالإضافة إلى الهاتف النقال للمتهم عرضه على الخبرة التقنية. وبعد التأكد من هوية الموظف المسؤول، تم إخباره بإيقافه وإشعاره بالمنسوب إليه ودواعي هذا الإجراء، كما تم تفتيش مكتبه بشكل دقيق بحضوره، ولم يتم العثور على أية أشياء أو متعلقات تفيد البحث موضوع القضية.

تفتيش يمتد للبيت

لم يقف التفتيش الدقيق للفرقة الأمنية، التي أشرفت على المكمن عند مكتب رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية جهة مراكش، بل امتد إلى بيته، وذلك عملا بمقتضيات مسطرة البحث في حالة التلبس. الفرقة انتقلت رفقة الموظف المسؤول (ع.ط.ع) من أجل مباشرة إجراءات التفتيش وحجز كل ما له صلة بالنازلة، مؤازرين بأفراد طاقم أمني، ووصلوا إلى محل السكن الساعة الثامنة وخمسة وأربعون دقيقة من مساء نفس اليوم الذي تم فيه إيقاف المعني بالأمر. وقامت الفرقة الأمنية بحضور زوجة الموظف المسؤول المتهم وشقيقه الذي كان في بيته لحظة وصول الفرقة الأمنية والمعني بالأمر

نفسه، بتفتيش "الفيلد" التي يقيم فيها والمكونة من طابق أرضي وطابقين علويين وآخر تحت أرضي. ولم يسفر التفتيش الدقيق عن أي حجز له صلة بالبحث في القضية التي يتم التحقيق فيها.

قصة التهمة

قبل شهر رمضان الماضي، قامت شركة يمتلكها 3 إخوة وشخص ثالث هو "س.ع." الذي نفذ الكمين رفقة الفرقة الأمنية، ببراء مسح مشهور على الطريق بين مدينة مراكش وأوريكا. أحد الإخوة وهو "ح.أ.س." تقدم بشكاية مباشرة إلى النيابة العامة تتعلق بـ"مطالبته بأداء رشوة لفائدة رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية جهة مراكش". لكن لماذا "طلب" الموظف المسؤول بالولاية بـ"رشوة" من المستثمر؟ المشتكى يقول إن الشركة، التي كانت تكتري المسبح، تركت خلفها حوالي 24 مستخدما، طالبوا بإدماجهم، لكنه رفض ذلك، ليقرروا خوض مجموعة من الوقفات الاحتجاجية أمام باب المسبح. "ح.أ.س." سرفع دعوى قضائية لدى المحكمة التجارية بمراكش، نتيجة الخسائر التي تكبدتها شركته بسبب الاحتجاجات التي تنظم أمام المسبح، فقضت المحكمة بفض اعتصام المستخدمين، وذلك ما لم يستجيبوا له رغم تبليغهم بمقتضيات الحكم المذكور. بعد ذلك، سيقوم مسير الشركة بتوجيه دعوة إلى رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية جهة مراكش، من أجل الحضور إلى المسبح، وذلك ما قام به. وحين حضوره، قام بجولة ميدانية داخله وخلالها تطرق لمشكل العمال الذي كان على دراية به، ووعد بإيجاد حل للمشكل مقابل "رشوة"، حيث ردد عبارة "غادي نديرو الحل وإن شاء الله تهلا فيا". أقر المشتكى، أثناء الاستماع إليه، أنه رحب بعرض رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية جهة مراكش، وذلك من أجل إيهامه بكون الاتفاق حصل بينهما على أن يعطيه مبلغا ماليا لم يتم تحديده، كي يمارس





اعتقال المشتكى به تم بعد وقوعه في كمين أعد له بإشراف من النيابة العامة.

« سلطاته وتدخلاته ليدفع عنه المستخدمين المحتجين الذين لا تربطه بهم أي علاقة تعاقدية، وقبل مغادرة المشتكى به تبادل أرقام هاتفيهما.

على هامش افتتاح المهرجان الدولي للفيلم بأحد فنادق مراكش، التقى المشتكى مرة أخرى رئيس الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية جهة مراكش، وعند تبادلها لأطراف الحديث، أخبره باستمرار مشكل المستخدمين، ليخبره المتهم مرة أخرى "بعرضه، وبشكل صريح، وأن باستطاعته حل المشكل، وذلك بإقناع باقي أعضاء لجنة مختلطة، كانت قد شكلت للنظر في المشكل، بإحالة النزاع على القضاء للبت فيه، وأن الحكم القضائي سيكون لفائدته، وألا يظل الملف راجعاً لدى اللجن الإدارية المكلفة بحل النزاعات والتي لن تعطي نتيجة". ومرة أخرى يشير إلى المقابل "وَجَد غير الأمانة وغادي نحلوها".

ربط المشتكى الاتصال بالمشتكى به هاتفياً يوم 11 من شهر دجنبر 2019، ويطلب منه مجدداً إيجاد حل لمشكل المستخدمين المحتجين، خاصة وأنه مقبل على تنظيم حفلة خاصة ليلة رأس السنة، سوف تحضرها شخصيات وزنة ومشاهير، ويمكن أن يتسبب استمرار الاحتجاج أمام مقر المسبح في خسائر، فاتفقاً على أن يحضر المشتكى إلى مكتبه يوم الخميس 12 دجنبر الجاري على الساعة 11 وبحوزته الأمانة".

المشتكى لم يحضر بنفسه إلى المكتب، بل كلف شريكه "س.ع" بالمشاركة في الكمين، وبرر عدم ذهابه للقاء رئيس الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية مراكش، بأنه سهر إلى وقت متأخر الليلة، التي سبقت الموعد المتفق عليه وأحس بالتعب، وأنه أخبر المتهم بأن شريكه هو من سيتكلف بإيصال الأمانة".

"س.ع" شريك المشتكى الرئيسي عزز بدوره رواية "ح.أ.س"، كما أن كاتبة رئيس الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية مراكش صرحت في محضر الاستماع إليها أنها كانت على

بسرعة ويترك ملفاً فوق الطاولة الصغيرة حيث حجزت الفرقة الأمنية مبلغ الـ 12 مليون سنتيماً".

ويقر "ع.ط.ع" أنه بالفعل زار المسبح موضوع احتجاجات المستخدمين، لكن "زيارته كانت بدعوة من شخص آخر وليس مكتربه الحالي (ح.أ.س)، ويضيف أن "زيارته كانت تدخل في سياق مهامه لتتبع المشاريع الاستثمارية والسياحية، وأنه قام بجولة داخل فضاءه دون أن يطلب من المشتكى به أي مبلغ مالي أو مقابل من أجل إنهاء مشكل تهديد المستخدمين بالعودة للاحتجاج".

رئيس الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية مراكش قدم نفسه على أنه "ضحية افتراء وتلفيق للتهمة من طرف المشتكى به"، دون أن يفصح عن السبب الذي يمكن أن يدفع المستثمر لاتهامه بـ "طلب رشوة".

كما نفى المتهم أن يكون التقى المشتكى بأحد فنادق مراكش، خلال مهرجان الفيلم الدولي، ويقر، بالمقابل، بأن "أبناءه بالفعل زاروا المسبح دون أن يؤديوا أي مقابل، لكن كان ذلك في إطار حضور حفل غنائي فقط، وليس لتمضية اليوم كله"، ورفض "ربط قبول دعوة أبنائه إلى الحفل باستغلال النفوذ للحصول على منفعة"، لكن تمت مواجهته بمكالمة هاتفية صادرة من رقم هاتفه نحو أرقام من يتهمونه. ■

علم بالموعد الذي كان مقرراً أن يجمع الطرفين، دون أن تعرف هوية من سوف يلتقي المسؤول. ونفس الشيء صرح به أحد المعاونين (شاوش) الذين يعملون بمقر الولاية. المستثمر اتهم رئيس الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية مراكش أيضاً بـ "استغلال منصبه وفرض تمضية ثلاثة أبناء له ليوم بالمسبح مع الأكل والشرب"، وقدر الخدمات التي استفادوا منها "دون أداء مقابل عنها بـ 2000 درهم".

المتهم ينفى

نفى رئيس الشؤون الاقتصادية والتنسيق بولاية مراكش تهمة "طلب رشوة". وقال في محضر استنطاقه إنه "لا يعرف بشكل مطلق شريك المشتكى (س.ع)، الذي دخل مكتبه فعلاً صباح الـ 12 من دجنبر الجاري، وكان يحمل بين يديه ملفاً بلاستيكي أحمر، ومكث عنده قرابة الـ 10 دقائق قبل أن ينصرف

المشتكى لم يستطع حضور الكمين، لسهره في الليلة السابقة، وقال إنه أرسل شريكه ليتكلف بإيصال الأمانة للمشتكى به.

أمزازي:

هذه حصيلة قطاع التعليم خلال 2019 وأفاقه في 2020



وزير التعليم سعيد أمزازي في زيارة ميدانية تفقدية.

وبخصوص حصيلة السنة الأولى من تفعيله، يقول الوزير "لقد حقق تقدماً ملموساً، تجسد ذلك في بلوغ نسبة الأطفال المستفيدين من خدماته 55,76 في المائة، متجاوزة بذلك النسبة التي كان يستهدفها البرنامج وهي 54,70 في المائة". ويورد الوزير برنامجاً آخر، ويتعلق ببرنامج "رياضة ودراسة"، مشيراً إلى أنه تم في هذا الصدد "إحداث ثانويات الرياضيين بجهتي طنجة تطوان الحسيمة والدار البيضاء سطات واللتين تحتضنها الفوج الأول من هذا المسلك خلال الموسم الدراسي 2019-2020".

قال وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والبحث العلمي، سعيد أمزازي، إن سنة 2019 كانت سنة "تفعيل برنامج العمل الذي التزمنا به أمام الملك محمد السادس خلال الدخول المدرسي 17 شتنبر 2018"، والذي تتقاطع المشاريع المتضمنة فيه مع مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح الممتدة من 2015 إلى 2030.

المختار عماري

الانطلاقة الرسمية لمدارس "الفرصة الثانية" الجيل الجديد والتي تروم بالأساس إعادة التمدد والتأهيل المهني لغير المتدرسين أو المنقطعين عن الدراسة من خلال فتح 30 مدرسة على الصعيد الوطني". كما تم، يقول أمزازي، "إرساء نظام مبكر وناجح ونشط للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي، عبر وضع آليات جديدة للتوجيه تأخذ بعين الاعتبار قدرات وميولات المتعلم وجعل التوجيه المدرسي مكوناً من مكونات مشروع المؤسسة، وتم في هذا الإطار إقرار المشروع الشخصي للمتعلم ومأسسة وظيفة الأستاذ الرئيس لمواكبة المتعلمين في ديارهم الدراسي".

التعليم الأولي

ويتوقف وزير التربية الوطنية بالنسبة للمنجزات العام 2019، عند تنزيل البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي.

اعتبر الوزير سعيد أمزازي، في جواب عن سؤال "تيلكيل عربي" حول منجزاته للعام 2019، أن من بين تلك المشاريع "تطوير وتنويع العرض المدرسي والذي هم توسيع شبكة المدارس الجماعية، وإعطاء دفعة قوية لبرامج الدعم الاجتماعي".

تنويع وتطوير العرض المدرسي

في هذا الإطار، يقول الوزير أمزازي، "تم إعطاء الانطلاقة الرسمية للبرنامج الوطني خدمات الأقسام الداخلية والمطاعم المدرسية وتعميم برنامج تيسير للدعم المالي للأسر، كما تم إعطاء الانطلاقة الرسمية للبرنامج الوطني للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة بتمكين هذه الفئة من التمدد، حيث بلغت نسبة تغطية المؤسسات التعليمية لأقسام التربية الدامجة 20 في المائة، كما تم إعطاء

منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتنظيمها وكيفية سيرها، والتي ستتولى تتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي".

إرساء مدرسة الجودة خلال 2020

يؤمن الوزير أمزازي أن سنة 2020 ينبغي أن تخصص لتفعيل مقتضيات الإصلاح التربوي الذي اقره القانون الإطار 51.17، وذلك بتكيز الجهود على إرساء "مدرسة الجودة"، معتبرا أنها "رهان وخيار استراتيجي". ويبقى ذلك رهينا، حسب، بـ"إعادة هيكلة وتنظيم منظومة التربية والبحث العلمي، وإرساء روابط بين التعليم المدرسي والتكوين المهني ودمجهما في تنظيم بيداغوجي منسجم، وتجديد وملاءمة المناهج والبرامج والتكوينات على مستوى مختلف مكونات المنظومة واعتماد هندسة لغوية تركز على إرساء تعددية لغوية تدريجية ومتوازنة، وتعزيز إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومراجعة شاملة لنظام الامتحانات والإشهاد، وتنويع عرض التكوين المهني، والنهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي، والابتكار كرافعة أساسية لتحقيق الجودة في التعليم، وتنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانته وقدرته التنافسية وتعزيز الحكامة بالمنظومة التعليمية، من خلال إعطاء دفعة قوية لسياسة اللامركزية واللامركز في تدبير المنظومة وتعزيز الاستقلالية الغبية للجامعات والأكاديمية الجهوية إلى غاية المؤسسات التعليمية باعتماد مشروع المؤسسة، وكذا وضع نظام وطني متكامل للمعلومات كأداة أساسية لتدبير وتقييم المنظومة، كما سيتم ترسيخ العلاقة بين الأسرة والمدرسة باعتبارها شريكا حقيقيا ومحوريا في الارتقاء بالمدرسة المغربية ومواكبة الإصلاح بمجموعة من آليات التقييم الداخلي والخارجي من أجل المتابعة المنتظمة لمسارات الإصلاح". ■



يعول أمزازي في سنة 2020 على تركيز الجهود لإرساء "مدرسة الجودة".

القيام به في هذا المستوى خلال العام 2019، حيث يشير إلى "فتح 17 مؤسسة جامعية جديدة، وكذا تعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة، وإعطاء الانطلاقة بورش بيداغوجي مهم، ويتعلق لإرساء نظام البكالوريوس والذي يندرج في إطار إصلاح نظام الإجازة والارتقاء بالجامعة المغربي، حيث سيدخل هذا النظام حيز التنفيذ ابتداء من الموسم المقبل".

القانون الإطار.. الحدث التاريخي

ويبقى الحدث الأبرز، خلال العام 2019، من منظور وزير التربية الوطنية هو المصادقة على القانون الإطار 51.17 المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي. ويعتبر الوزير أن القانون الإطار يعد "أول نص تشريعي في تاريخ التشريع المغربي في مجال التربية والتكوين والبحث العلمي، من شأنه تمكين المنظومة التربوية من آلية تشريعية ملزمة للدولة والأسرة وهيئات المجتمع المدني واللاعبين الاقتصاديين الاجتماعيين وضمان استدامة الإصلاح وتحقيق التعبئة الجماعية حول المدرسة المغربية".

وقد شهدت السنة التي تشرف على الانتهاء الشروع في تنزيل بعض مقتضياته، خاصة صدور المرسوم رقم 2.19.795 بتحديد تأليف اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح

« قطاع لتكوين المهني

يفتح أمزازي الحديث عن قطاع التكوين المهني الذي شغل الرأي العام خلال 2019، بالإشارة إلى قيامه، في أبريل 2019، بتقديم خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني أمام أنظار أمام الملك محمد السادس. وحول فحوى هذه الخارطة، يشير وزير التربية الوطنية إلى أنها تعد "نموذجا تربويا غير مسبوق يعزز توظيف الشباب والقدرة التنافسية للأعمال وجذب المستثمرين الأجانب، ويقوم بالأساس على إعادة هيكلة نظام التكوين المهني الحالي، وإحداث مدن المهن والكفاءات في كل جهة، واعتماد مقاربة بيداغوجية بالكفاءة والتمكن من اللغات الأجنبية، ووضع برامج لتأهيل الشباب لولوج سوق الشغل ومراجعة التوجيه نحو التكوين المهني". وفي إطار تفعيل ذلك، يقول الوزير "ستعطي، ابتداء من يناير 2020، انطلاقة أشغال بناء أول مدينة للمهن والكفاءات على أن يتم الافتتاح التدريجي لهذه المدن بداية من موسم 2021، ليستمر، خلال الموسم الموالي، حيث ستتيح تكوينات تستجيب لخصوصيات ومؤهلات كل جهة على حدة".

التعليم العالي.. 3 إنجازات

في ما يتعلق بالتعليم العالي، يقدم الوزير أمزازي ثلاث منجزات للتدليل على ماتم

عندما قاومت فرنسا قرار المغرب بالانتقال من الفرنك إلى الدرهم

كشف رئيس ساحل العاج الحسن وتارا والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، يوم السبت 21 دجنبر 2019، عن لجوء 8 بلدان في غرب إفريقيا إلى الانخراط في إصلاح للفرنك الفرنسي، الذي سيحمل مستقبلا اسم "الإيكو". قرار يفتح مسارا قد يطول، من أجل بلوغ تلك العملة الموحدة، بينما كان المغرب فك الارتباط مع الفرنك الفرنسي قبل ستين عاما ويتحول إلى الدرهم. قرار حاربه فرنسا آنذاك واعتبره المغرب كأحد عناوين "الجهاد الأكبر" الذي يركز على الاستقلال الاقتصادي والنقدي.

المصطفى أزوكاح

عاش المغرب تحت الوصاية الفرنسية على الصعيد النقدي والاقتصادي بعد الاستقلال، ما دفع الملك محمد الخامس إلى اعتبار أن الاستقلال الاقتصادي والنقدي بمثابة "الجهاد الأكبر"، بعد الاستقلال السياسي الذي عد بمثابة "الجهاد الأصغر".

للدرهم جذور في المملكة

كان فك الارتباط مع الفرنك الفرنسي، أحد عناوين الجهاد الأكبر. تلك نية مغربية زجت بالعلاقة بين البلدين في أزمة حقيقية، قبل أن تكرر على شكل قرار ضمن في ظهر في السابع عشر من أكتوبر من عام 1959، حيث جرى اعتماد الدرهم باعتباره الوحدة النقدية الرسمية للمملكة.

يتحدث رشدي برونصي، الخبير في الأركيولوجيا والمسؤول بالنيابة عن متحف بنك المغرب بالرباط، في لقاء مع "تيلكيل عربي"، عن تاريخ الدرهم، فلم تأت تلك العملة من العدم؛ إذ

العملات الأوروبية القوية التي كانت تهمين على المعاملات التجارية، على سك عملة وطنية قوية، حيث أن الريال الحسني أضحى يساوي 10 دراهم فضية. كانت تلك العملة تسك بأوروبا وتمكن الريال الحسني من مواجهة العملة الإسبانية "البيسة"، التي كانت تستفيد من قوة إسبانيا التجارية.

وقد جاء التحول نحو الفرنك الفرنسي، في 1920، في سياق أزمة حادة من سماتها انفلات التضخم وانهيار التجارة الخارجية في خضم الحرب العالمية الأولى، حيث تراجع الفرنك الفرنسي بنسبة 25 في المائة، بينما ارتفع سعر المعادن، خاصة الفضة، ما دفع التجار الأوروبيين إلى المضاربة على الريال الحسني.

تجد جذورها في "الدراخما" اليونانية، ويحيل على النقود التي سكت في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، قبل أن يصبح رمزا للأمة الناشئة بالمغرب في عهد مولاي الحسن الأول، الذي عمل، في سعيه لمواجهة



فك الارتباط مع الفرنك تم في عهد الملك محمد الخامس وحكومة عبد الله إبراهيم.



تبنى الدرهم المغربي
جر على الدولة المستقلة
حديثا غضب فرنسا.

ظلت تحت وصاية البنك المركزي الفرنسي عبر الفرنك الفرنسي.

نحو دار السكة

لم يتخلص المغرب من إرث الحماية تماما على مستوى عملته بعد قرار الانفصال، فقد واصل بنك المغرب في طرح درهم تحمل آثار الفرنك، ففي ورقات من فئة 5000 و10000 فرنك فرنسي، كان يشار إلى قيمتها بالدرهم بالحبر الأحمر. ولم يشرع المغرب سوى في 1960 في إصدار أوراق نقدية مطبوعة ببنك فرنسا. كانت تلك الأوراق من فئة خمسة وعشرة دراهم وتحمل صورة الملك محمد الخامس. في 1965، ستظهر صورة الملك الحسن الثاني لأول مرة على ورقة نقدية، التي كانت من فئة خمسين درهما. وقد كانت ضمن سلسلة من الإصدارات التي همت قطعة من فئة 5 دراهم، بالإضافة إلى 50 و20 و10 و5 وستيم واحد. عندما أراد المغرب طبع الورقة النقدية من فئة 100 درهم، اختار فك الارتباط مع بنك فرنسا واللجوء إلى خدمات فاعل إنجليزي في مجال الطباعة، حيث جرى التوجه نحو Thomas de la Rue، ما طبع الأوراق النقدية، التي رسمها الرسام الرسمي للمملكة إليزابيث، بطابع الجنية الإسترليني. في الخامس من مارس 1987، سيخطو المغرب خطوة جبارة في مسار التحكم في صناعة عملته، حيث دشنت دار السكة بالقرب من غابة المعمورة، التي خرجت منها جميع أوراقه النقدية بعد ذلك. ■

لم يكتف المغرب بذلك، بل عمد إلى إلغاء الوضع التفضيلي لطنجة الذي كان يتيح خروج الرساميل، كما لجأ إلى الحد من ارتفاع الأسعار وقرر زيادة في الأجور. بالموازاة مع ذلك، انخرط عبد الرحيم بوعبيد، نائب رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية، في مفاوضات من أجل استعادة بنك الدولة، الذي كان بنك فرنسا باريس والأراضي المنخفضة يملك أغلبية أسهمه. تلك المفاوضات دامت إلى غاية يونيو 1959، وهو التاريخ الذي شهد إحداث بنك المغرب. وقد أكد عبد الرحيم بوعبيد في خطابه، بمناسبة افتتاح البنك المركزي الجديد، بحضور الملك محمد الخامس، أن إحداث معهد الإصدار تعبير أولي عن الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة الحديثة، وهو تعبير لا محيد عنه للسيادة، ومكون للدولة الحديثة.

سيختلئ المغرب في الخامس عشر من أكتوبر من عام 1959، عن الفرنك الفرنسي، ويعود الدرهم للتداول، بينما كانت تونس تحولت إلى الدينار في 1958، وهو القرار ذاته الذي نفذته الجزائر في 1964، غير أن بلدانا أخرى

واجهت حكومة عبد الله إبراهيم تحديات في مراقبة الصرف وتحويل الرساميل واستعادة إيرادات الصادات بعد فك الارتباط بالفرنك.

« قرار يعاني من كبرياء المستعمر

ووجب الانتظار 29 عاما، كي ينفذ الخبر عن الدرهم، ويصبح العملة الرسمية للمغرب بعد الاستقلال، ما أفضى إلى أزمة حاد بين المملكة وفرنسا، فقد طلب وزير المالية الفرنسي أنطوان بيني من السلطات المغرب ربط قيمة الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي، الذي خفضت قيمته بنسبة 17,5 في المائة، وهو طلب جوبه برفض السلطات المغربية. تحكي الصحفية والكاتبة زكية داوود، في كتابها الصادر في العام الماضي حول سيرة رئيس الحكومة آنذاك عبد الله إبراهيم، أنه بفعل القرار المغربي، وقع فك الارتباط، وبالتالي الخروج من منطقة الفرنك، بما لذلك من تداعيات، اتخذت شكل تضيق مالي وهروب للرساميل التي وصلت إلى 40 مليار فرنك. وتداعير انتقامية وانتقادات، بالإضافة إلى غضب ولي العهد الأمير مولاي الحسن. وتحدثت الكاتبة التي عرفت بالمغرب بمجلة "لاماليف" التي كانت تصدرها إلى غاية التسعينيات من القرن الماضي، عن السفير الفرنسي الذي انتظر عبد الله إبراهيم أمام منزله مساء، كي يبلغه رسالة غير رسمية، حيث أخبره بأنه اعتبارا من تلك اللحظة، تتوقف كل المساعدات والقروض والدعم وتعاون البنوك الفرنسية، في الوقت نفسه، تم وقف كل الحسابات المغربية، بينما كانت المالية العمومية في وضعية كارثية. تلك تحديات واجهتها حكومة عبد الله إبراهيم، بمراقبة الصرف وتحويل الرساميل واستعادة إيرادات الصادات، ورسم بنسبة 10 في المائة على التسويات المالية، وإعفاء بعض المنتجات من الضريبة، كما لجأت الحكومة إلى إنجاز تعاملاتها بعملات البلدان الشريكة في المبادلات التجارية. وكانت عائدات الفوسفاط ملادا للمغرب من أجل التخفيف من آثار الأزمة. فقد تم ذلك عبر أموال المعدن المباع بباريس وبالإستفادة من خدمات كريم العمراني، الذي تعرف عليه عبد الله إبراهيم بفضل عبد الرحيم بوعبيد. هكذا وظفت تلك الأموال من أجل شراء البترول.

TELQUEL عربي



مهنية ومصداقية



<http://ar.telquel.ma/>